فاندفع مايقال ان الحيثية التى اعتبرها فى المحمود به حال اللفظ باعتبار معناه فيكون المحمود به ح لفظ الشجاعة باعتبار معناه فيكن مغايرا المحمود عليه بالذات لانه معنى قائم بالمحل ومايقال ايضا انه يجوز فى امثاله ان يراد من المحمود به الملكة ومن المحمود عليه اثارها فيتغايران ح بالذات وجه الاندفاع ط من التقرير مع ان القائل الثانى معترف بان المقبول فى غير الانعام اتحاد المحمود عليه وبه لوغير صرح به فى كلامه منه رحمه

ماقلنا من ان الجميل الانعامى يوصف فى مقابلته بالجميل الانعامى وغيره والجميل الغير الانعامى لايوصف الا بنفسه وفى مثل ذلك لايكون المغايرة بين المحمود عليه وبه الا بالاعتبار كما لايخفى على المتأمل فى تقرير السؤال فلان صفة الشجاعة كما تكون غريزية تكون ايضا اكتسابية بحصل بالتمرن فى الحروب فان الملكات الفاضلة والاخلاق الحسنة المرضية يمكن تحصيلها بالاكتساب كما بين فى علم الاخلاق وايضا كما يطلق الشجاعة على الخلق والملكة تطلق على آثارها الاختيارية وهو الخوض فى الحروب والضرب والطعن والقتل وغير ذلك مما لايخفى ومن حيث قيامها الخ لان يكون باعتبار قيامه فيه على الحمد والمحمود عليه به فى امثاله متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار بحسب المعنى وان كان التغاير بينهما بالذات بحسب اللفظ واعتبر فى السؤال تغايرهما بالذات بحسب المعنى وفى الجواب اتحادهما بحسب المبنى مع كفاية التغاير الاعتبارى ومنهم من منع المدح هذا جواب آخر عن السؤال باختيار الشق الثانى فان ما تقدم فى الجواب الاول من الفرق بين الحمد والمدح كان على جواز صحة الوصف الجميل الغير الاختيارى مطلقا اى سواء سمى مدحا او حمدا ثم منهم من ذهب الى ان الوصف مطلقا بالجميل الغير الاختيارى لا يصح على طريقة اظهار الكمال الذى هو حاصل مفهوم المدح والحمد ومراده من قولهم الوصف بالجميل لا انه لا يوصف الشئ بالجميل الغير الاختيارى مطلقا حتى على قصد التخصيص او التميز او الكشف وغير ذلك مما يقصد بالتركيب التوصيفى فلا يصدق على الوصف بالجميل الغير الاختيارى مفهوم التخصيص بالجميل على مايراد به

فى

وقوله من حيث انهما كان الوصف بها أراد بها التوصيف المعنوت لا التوصيف النحوى فلا يكون المحمود به لفظ الشجاعة منه رحمه

لاجواب آخر لمنع لزوم الترادف على اختيار الشق الاول ايضا بناء على خصوص المدح او بمنع بطلان الثانى بدعوى ان المدح لا يكون الا على امر اختيارى كالحمد وجعل البامر فى قوله بما ليس اختياريا وقوله بصباحة الخد للسببية داخلة على الممدوح عليه الذى هو السبب الباعث كما توهم ان فى ادهما الظاهر من التقرير وايضا منع لزوم الترادف لا يكفى فى الجواب عن النقض على تعريف تناول الجميل منه رحمه

٢٢

فى تعريف المدح والحمد فلا يطلقان عليه فان صاحب الكشاف قال كل ذى لب راجع الى بصيرة لايخفى عليه ان الرجل لا يمدح بغير فعله وقد نفى الله تعالى الثناء بفعل الغير على الذين انزل فيهم ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا ثم لما رأى ان الوصف بالجمال وحسن الاعضاء شائع مقبول بين الجمهور اشار الى تأويله بقوله الذى سوغ لهم ذلك انهم رأوا حسن الرواء ووسامة المنظر فى الغالب يسفر عن مخبر مرضى واخلاق محمودة فلم يجعلوه من صفات المدح لذاته ولكن لدلالته على غيره ثم قال على ان من محققة الثقاة من دفع صحة ذلك وخطأ المادح به وجعل الوصف بالجمال ونحوه مما ليس للانسان فيه عمل غلطا ومخالفا للمعقول هذا فقد تبين لك ان من يمنع صحة المدح بما ليس اختياريا انما يريد منع صحة الوصف على طريقة اظهار الكمال مطلقا سواء سمى مدحا او حمدا واراد لفظه المدح بمجرد التعبير عنه لا لتخصيص المنع بخصوص صحة الوصف الذى سمى مدحا كما يشعره العبارة بظاهرها يرشدك الى ماقلنا قول الشريف واما الوصف الخ ومنهم من هذا منع صحة الوصف على الجميل الغير الاختيارى بالطريق الاول فعلى هذا يكون قوله ومنهم الخ جوابا عن الترديد باختيار الشق الثانى والتزام التأويل فى وصفه تعالى بصفاته الذاتية بجعلها بمنزلة الاختيارية لكونه تعالى مستقلا وكافيا فيها وكذا الحال اذا وصف عليها اذ الشيئ فى عدم جواز كون الجميل الغير الاختيارى محمودا عليه عدم كونه كمالا لصاحبه اذ لادخل له فيه كما فى المخلوق فاذا كان صاحبه مستقلا فيه بحيث لادخل فيه للغير بل هو كاف فيه فلا فرق حينئذ بين الاختيارى وغيره فى كونهما مما صفة كمال

ط الاشتراك فى العلة وكونه اولى بالمنع بالنظر الى تحقق العلة منه رحمه

اى تعبيره بمطلق الوصف لا بالمدح منه رحمه

Copyright © King Saud University